



# الخطة الإستراتيجية

## لمديرية الأمن العام

للأعوام ( ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦ م )



حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسين ابن عبدالله الثاني ولي العهد



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية  
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله ورعاه





من أقوال صاحب الجلالة الهاشمية  
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



« هذا عهدنا بكم ، انتم الأصديق قولاً والأخلص عملاً ، نحبيكم  
ضباطاً وضباط صف وجنوداً ، فنحن معكم وانتم صفاً واحداً  
وقلباً واحداً من أجل الأردن الأعز والأقوى »

من خطاب صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
بمناسبة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع عشر



مَدِيرَةُ الْأَمْنِ الْعَامِ

الوثيقة الأولى

الخطة الإستراتيجية لمديرية الأمن العام

للأعوام ( ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦ م )



## كلمة عطوفة مُدير الأمن العام



الدواء الدكتور  
مدير الأمن العام  
عبدالله المعايطة

إن الرؤى والتطلعات الملكية السامية، الموجهة لقيادة جهاز الأمن العام، كانت تضعنا جميعاً أمام مسؤولياتنا، وتحمل في ثناياها معانٍ كبيرة، تفتح الآفاق واسعة أمام كل صاحب إرادة وعزيمة لتصبح التوجيهات الملكية السامية واقعة ملموساً، نرى ونلمس آثارها، إنجازات تتحقق، لاسيما بعد قرار دمج الأجهزة الأمنية والذي أصبح جهازاً حضارياً وأكثر شمولية وقدرة على أداء واجباته بكفاءة وتميز، وقد وضع الأمن العام الأسس المتينة للبنى التحتية لوحدة الأمن العام المختلفة ملبياً جميع المستجدات التي تشهدها الساحة الأمنية، باعتماد منهجية حضارية عالية مرموقة في التعامل مع المواطنين وتحسس قضاياهم والعمل على مساعدتهم وحل مشكلاتهم.

وتحقيقاً لهذه الرؤى والتطلعات، تحرص مديرية الأمن العام على تنفيذ واجباتها الأمنية والإنسانية وفقاً لخطط إستراتيجية شاملة،

تمثل مديرية الأمن العام إحدى مؤسسات الدولة الفاعلة، وتحمل على عاتقها مسؤولية الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، من خلال جملة من الواجبات والمهام التي تسهم في تعزيز الأمن وحماية مقدرات الوطن وإنفاذ سيادة القانون، وبما ينعكس إيجاباً على تنمية المجتمع، من خلال المساهمة في تحقيق النمو والازدهار وتوفير الحياة الكريمة لأبناء الوطن.

تتراجعني طبيعة هذه الواجبات وأبعادها وخصوصيتها، بشكل يحقق الأهداف المنشودة، والمتمثلة بالارتقاء بالعمل الشرطي لأعلى المستويات وفي كافة وحدات وإدارات الأمن العام. وضمن خطتها الإستراتيجية للأعوام (2024-2026) وضعت مديرية الأمن العام عدة محاور رئيسية سيتم التركيز عليها، وفي مقدمتها الاستمرار ببذل أقصى الجهود للتصدي لآفة المخدرات، وتعزيز سيادة القانون على الجميع دون تمييز أو محاباة، وتكريس معايير

وتخفف من الاختناقات.

وختاماً فإن ما حققه الأردن على مدار عقود من الزمن من استقرار أمني هو مدعاة للفخر والاعتزاز، وثمره جهود وتضحيات قدمها أبناء الوطن وفاء لهذا الثرى الطهور، بفضل القيادة الهاشمية الحكيمة ووعي المواطن الذي أصبح يشكل اليوم الرديف الحقيقي والشريك الفاعل لمديرية الأمن العام في حماية الوطن والمحافظة على أمنه واستقراره





## مُديرية الأمن العام في سطور

• يُعد تاريخ الأمن العام جزءاً مهماً ورئيساً من تاريخ الأردن الحديث ، إذ مر تشكيل الجهاز بمراحل مختلفة تبعاً للتطورات على الساحة الأردنية

• صدر قانون الدفاع المدني رقم (12) لسنة 1959م الذي حل محل قانون الدفاع المدني المؤقت رقم (35) لسنة 1956 م ، وبقي الدفاع المدني جزءاً من تنظيم الأمن العام إلى ان انفصل عنه من الناحية الإدارية عام 1970م وفي عام 1978 م انفصلت دائرة الدفاع المدني عن مديرية الأمن العام مالياً وأصبحت لها موازنتها الخاصة بها

• في عام 2008 م جاءت توجيهات جلالة القائد الأعلى الملك عبدالله الثاني - حفظة الله - بإعادة تشكيل قوات الدرك بعد فصل قوات الأمن الخاصة عن مديرية الأمن العام ، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون قوات الدرك بتاريخ 10 / 7 / 2008م لتبدأ قوات الدرك تنفيذ واجباتها الوطنية جنباً إلى جنب مع جهاز الأمن العام

• بتاريخ 16 / 12 / 2019 م صدرت الإرادة الملكية السامية بضم قوات الدرك ومديرية الدفاع المدني ضمن مديرية الأمن العام ، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المعدل لقانون الأمن العام رقم (14) لعام 2020م وبذلك تكون قد توحدت الأجهزة الامنية الثلاثة تحت مسمى مديرية الأمن العام وأصبحت قوات الدرك والدفاع المدني تشكيلات تحت قيادة واحدة تحقيقاً لرفع كفاءة التنسيق والخدمات وترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات

• مع قدوم سمو الأمير عبد الله بن الحسين - طيب الله ثراه - إلى معان وتشكيل أول حكومة أردنية بتاريخ 11 نيسان 1921 م أنشئت قوة لغايات حفظ الأمن والنظام تتألف من ( قوة الدرك ، وكتيبة الدرك الاحتياط ، والكتيبة النظامية ، وقوة الهجانة ) وعُرف أول منصب لمدير الامن العام باسم مشاور الأمن والانضباط.

• في 10 آذار 1922م عدلت تسمية منصب مشاور الأمن والانضباط لتسمية مدير الأمن العام.

• في 11 نيسان 1923 م تم دمج قوات الأمن العام ( الشرطة والدرك ) مع القوة السيارة

• في عام 1927م ألغيت وظيفة وكيل قائد الجيش ووظيفة أركان حرب الجيش واستبدل مسمى مدير الأمن العام ليصبح مُسماه مساعداً قائد الجيش للأمن العام.

• في عام 1930م تم تجنيد عدد من رجال البدو لتشكيل قوة تحفظ الأمن في الصحراء، وعرفت هذه القوات باسم قوة البادية وأنشئ لها مواقع ثابتة في كل من الأزرق والجفر والمفرق.

• في عام 1956م تم فصل الأمن العام عن الجيش العربي ، وتم تأسيس « مديرية الأمن العام » كشخصية اعتبارية مستقلة تتبع لوزارة الداخلية، وأُيُط بها مهام حفظ الامن والنظام في المملكة



## واجبات الأمن العام كما نصت عليها المادة الرابعة من القانون المعدل لقانون الأمن العام رقم (١٤) لسنة (٢٠٢٠م)

1. المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال.
2. منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
3. إدارة السجون وحراسة السجون.
4. تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية المشروعة ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
5. استلام اللقطات والأموال غير المطالب بها والتصرف وفق أحكام القانون والأنظمة.
6. مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
7. الإشراف على الاجتماعات والمواعك العامة والأماكن العامة.
8. تأمين الحماية اللازمة للهيئات الدبلوماسية والمؤسسات الرسمية العامة والمنشآت ذات الأهمية الخاصة .
9. القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ وحالات الإسعاف الناتجة منها وإعداد الأفراد المؤهلين لهذه العمليات وتوعية المواطنين وتدريبهم عليها، وتأمين الآليات والمعدات ووسائل الاتصال اللازمة ، وإعداد الدراسات الخاصة بأعمال الدفاع المدني
10. توفير وسائل وأدوات الإنذار من الغارات الجوية والكوارث وتنظيمها والإشراف عليها
11. التحقق من ان الملاجئ العامة جاهزة للاستعمال .
12. الكشف عن المتفجرات ، وتحديد مناطق وجودها والتأشير حولها لإغلاق المنطقة ودعوة الجهات المختصة لإبطال مفعولها وإزالتها

13. المساهمة في كشف عن أي تسريب كيماوي أو إشعاعي ، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة بمعالجة وتلافي أثارها
14. التنسيق بالموافقة على إنشاء محطات المحروقات ووكالات توزيع الغاز المسال ومستودعاتها وذلك وفقاً لشروط الوقاية والحماية الذاتية المقررة
15. تحديد التدابير الوقائية ووسائل الحماية الذاتية لغايات منح رخص تصنيع وتخزين وبيع المتفجرات والألعاب النارية والمواد الكيماوية والمواد الخطرة وغيرها
16. تدريب الفرق التطوعية على أعمال الدفاع المدني ، من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء المملكة
17. تمثيل المملكة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية الخاصة بالأمن العام
18. دراسة مخططات الأبنية والمنشآت التجارية ، الصناعية والسياحية التي يترتب على أمانة عمان الكبرى والبلديات الأخرى إحالتها إليها للتأكد من تأمين متطلبات الوقاية وسائر وسائل الحماية الذاتية من أخطار الحريق وفقاً للمواصفات المقررة بموجب التشريعات النافذة والرقابة عليها بعد صدور الترخيص اللازم
19. التأكد من توافر متطلبات الوقاية ووسائل الحماية الذاتية ووسائل الإنذار والإطفاء للمحلات التجارية والمهن الصناعية
20. التنسيق بالموافقة على الترخيص المهن المتعلقة بتصنيع مواد ومعدات الوقاية والحماية الذاتية أو استيرادها أو بيعها أو تركيبها أو صيانتها أو الرقابة عليها وذلك وفق تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية
21. القيام بأية واجبات أخرى تفرضها التشريعات المرعية الإجراء.





## الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

### الرؤية :

الريادة في استدامة الأمن والاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

### الرسالة :

تنفيذ واجبات الأمن الداخلي العملياتية والإنسانية والحماية المدنية وتقديم الخدمات بتميز و وفق أعلى المعايير الاحترافية وبما ينسجم مع معايير حقوق الإنسان لتحقيق أفضل الممارسات الدولية لكل المواطنين والمقيمين على أرض المملكة الأردنية الهاشمية

### القيم الجوهرية :

1. حقوق الإنسان وسيادة القانون .
2. الولاء والانتماء .
3. الحوكمة الرشيدة .
4. المؤسسة في العمل .
5. التضحية والإقـدام .
6. الإنسانية والحماية المدنية .
7. التميز والإبداع .

## خارطة الأهداف الإستراتيجية لمديرية الأمن العام

### الهدف الوطني .

المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش .

### الأهداف القطاعية .

1. المحافظة على الأمن والنظام ودعم سيادة القانون .
2. المحافظة على الانفس والأموال والممتلكات الشخصية .
3. المحافظة على المقدرات والمكتسبات الوطنية .
4. المحافظة على سلامته العامة وتوفير الحماية المدنية.

### الاهداف المؤسسية / الإستراتيجية .

1. الحد من الجريمة .
2. المساهمة في الحد من آفة المخدرات .
3. المساهمة في تعزيز السلامة المرورية وامن الطرق .
4. الاستجابة الفاعلة للحالات الطارئة والكوارث .
5. التطوير المستدام لمنظومة الامن العام وفق أفضل المعايير الدولية .